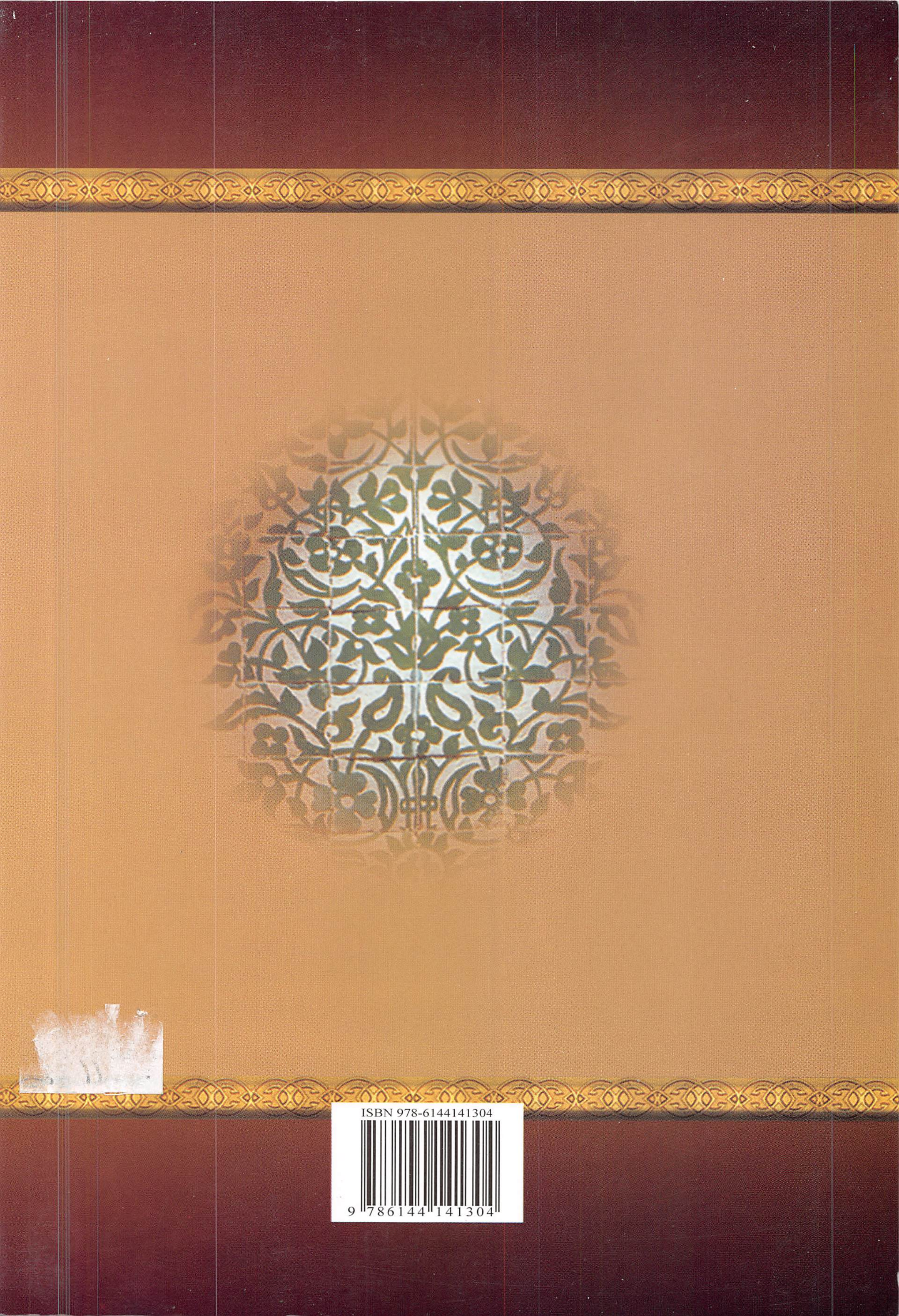
إحرازُ السعدِ بإنجازِ الوَعدِ بمسائل «أمَّا بعد»

للشيخ إسماعيل بن غنيم
الجوهري




ISBN 978-6144141304
9 786144 141304

إحْرازُ السَّعْدِ بإنجازِ الوَعْدِ
بِمَسائِلِ «أَمَّا بَعْدُ»

تأليف

الشيخ إسماعيل بن غُنَيم الجوهري

المتوفى سنة ١١٦٥هـ

مُحقَّقة على ثلاثِ نُسَخ خطِّيَّة

تحقيق

أبي عبد الله الداني بن مُنير آل زهوي



صيدا - بيروت



صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

الطبعة الأولى
٢٠١١م - ١٤٣٢هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb
موقعنا على الإنترنت
www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 978 - 614 - 414 - 130 - 4



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ربِّ أنعمتَ؛ فأعنِّي على شكرك
يا كريم

الحمد للَّه حقَّ حمدِه، والصَّلاة والسَّلام على مصطفاه رسولِه وعبدِه؛ محمدٍ النبيِّ الكريمِ خير خلقِه، وعلى آلِه وصحبِه ومن سار على نهجِه.

أما بعد؛ فهذه رسالة لطيفة فريدة، من رسائل علوم اللغة الشريفة، لأحد علماء الديار المصرية الأجلَّاء، وهو الشيخ إسماعيل بن غُنيم الجوهري ـ رحمه الله ـ، المتوفَّى سنة (١١٦٥).

والرسالة متخصّصة جدًّا في إحدى جزئيات اللغة، وهي تتعلّق بكلمة (أما بعد)؛ في معناها، وفيما يؤتى بها، وفي وجه عدم ورودها في القرآن، وأول من نطق بها، وفي بيان أنها فصل الخطاب... إلخ مما تجده في ثنايا هذه الرسالة الفريدة.

وهذه الرسالة ـ رغم صغر حجمها ـ إلَّا أنها غزيرة الفوائد، جليلة المباحث، بديعة المباني والمعاني.

وهي عبارة عن شرح على رسالة أخرى للمؤلف ـ نفسه ـ، اسمها: «إنجاز الوعد بمباحث أما بعد» ـ كما بيَّن ـ رحمه الله ـ في المقدِّمة.

وهذه الرسالة تطبع لأول مرة ـ على حدّ علمي القاصر ـ، وقد حقَّقْتُها على ثلاث نسخ خطيَّة محفوظة في المكتبة الأزهريَّة ـ حرسها الله ـ:

الأولى: ورمزتُ لها بالرمز «س»، وهي إحدى عشرة ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة ما يقارب ٢٥ سطراً، وخطها نسخي جميل، والمتن المشروح فيها باللون الأحمر، ورقم هذه النسخة في المكتبة الأزهرية هو: (٣١٠٧١٠)، وناسخها هو: محمد بن سلامة، فرغ من نسخها في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٩١.

النسخة الثانية: وهي التي رمزتُ لها بالرمز «ج»، وهي في عشر ورقات، ولا فرق بينها وبين سابقتها، وناسخها هو: أحمد ابن محمد بن أحمد عبد المتعال، ورقمها: (٣٣٥٧٥٦)، وتم الفراغ من نسخها في ١٧ رجب سنة ١٢٩١.

النسخة الثالثة: وهي التي رمزتُ لها بالرمز «هـ» وهي في عشر ورقات ـ أيضًا ـ، وبها فروق عن النسختين السابقتين؛ أثبتُّها في الحاشية، كما تميزت بحواشيها، ولم يُعلم ناسخها، ورقمها: (٣١٦٤١٤).

هذا؛ وأسأل اللَّهَ العَلِيَّ القديرَ أن يوفقني لكل خير وأن يغفر لي ولوالدي وللمسلمين، وصلَّى الله على نبيّنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

كتبه

أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي

٤ ربيع الأول ١٤٣١ هـ

تعريف بالمؤلِّف

هو: الشيخ إسماعيل ابن الشيخ غُنيم الجوهري المصري، عالمٌ مُشَارِكٌ في بعض العلوم، له كتب منها:

١ ـ إحراز السعد... وهي رسالتنا هذه.

٢ ـ بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام (في النحو)، منه نسخة بدار الكتب المصرية ـ حرسها الله ـ.

٣ ـ شرح منظومة للشبراوي، فرغ منه سنة ١١٦٠.

٤ ـ التجريد في إعراب كلمة التوحيد (مخطوط).

٥ ـ القول المحكم على ديباجة شرح السُّلم (مخطوط)، فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥.

٦ ـ حلل الاصطفا بشيم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم (مخطوط) في جامعة الرياض.

٧ ـ فتح الأبواب المقفلة على مباحث البسملة.

أو: رفع الأستار المُسبلة على مباحث البسملة.

وغير ذلك من الرسائل والمؤلفات.

ويبدو أن وفاته كانت سنة (١١٦٥)، أو بعدها بقليل، والله أعلم.

مصادر الترجمة:

- «هدية العارفين» (١/ ٢٢٠).
- «إيضاح المكنون» (١/ ٣٢).
- «الأعلام» للزركلي (١/ ٣٢١).
- «معجم المؤلفين» لكحالة (١/ ٣٢١).

* * *

هذه الرسالة المسماة باحراز الوعد السعد
بانجاز الوعد بمسايل أما بعد للشيخ
الامام العالم العلامة البحر الفهامه
اسماعيل بن الشيخ غنيم
الجوهري نفعنا الله
بعلومه وافاض
علينا من بركاته
والمسلمين
امين
امين
م

صورة عنوان النسخة «س»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
الحمد لله الذي جعل اما بعد لارباب البلاغة فصل الخطاب
ومنح احبته سلوك سبيل الصواب لاقتناص نتايج
الالباب والصلاة والسلام على القايل اما بعد فاني ادعوك
بدعاية الاسلام وعلى اله واصحابه ما تبسم ثغر الرياض
من عيون الغمام اما بعد فيقول الفقير الى المولى الكبير
اسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري منحه التوفيق
الباطني والظاهري هذا شرح لطيف وانموذج موجز
شريف على رسالتي المسماة بانجاز الوعد بمباحث
اما بعد يحل الفاظها ويحل حفاظها ويبين مرادها
ويوضح مسايلها ويحرر دلايلها وسميته احراز السعد
بانجاز الوعد بمسايل اما بعد راجيا من الله السداد والفوز
يوم التناد بسم الله الرحمن الرحيم حمدا لمن منح من المنح
وهو الاعطاء وبابه قطع وضرب والاسم المنحة بالكسر وهي
العطية اي اعطى اهل العرفان اسباب البيان وهو المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير والمراد بالمنطق المنطوق به لا
حركة الفم لانه لا يوصف بالفصيح وحذف مفعول منح الاول
لدلالة ما سياتي عليه لانه من الافعال المتعدية لاثنين كما في
قول الشاعر
وقالت الا للناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وفتح لاهل العرفان اي المعرفة ابواب التبيان اي البيان
بالبرهان وهو ابلغ من البيان وكسر التاء شاذ والقياس الفتح
قال في مختار الصحاح والتبيان مصدر وهو شاذ لان المصادر
انما تجيء على التفعال بفتح التاء كالتذكار والتكرار ولم يجئ
بالكسر الا التبيان والتلقاء مصدران وليس كذلك بل هما من

وظاهره ان التبيان والتلقاء

صورة الصفحة الأولى من النسخة «س»

شرح شذور لا يرد على الأول انه يلزم عطف الخبر على الانشاء وعلى الثاني
الحمل على النادر لان ما قبلها من قبيل الانشاء ومجيء الواو للاستئناف
نادر وعليهما ان الزائد لا يلزم لان ما قبلها يجوز ان يكون خبرا على
ان عطف الخبر على الانشاء جائز عند سيبويه وطائفة من
النحاة ومحل الندرة اذا كانت الواو في غير ابتداء المقصود
والاتيان بكثرة على ما ذكره ابن هشام والباء في احسن مزيدة
زائدة عند الجمهور وهي لازمة فظهر ان الاقوال الثلاثة صحيحة
فلا حاجة للتكلفات التي يمجها السمع وينفر منها الطبع الرابع
في امتناع الجمع بينها وبين اما وقد اشار اليه بقوله ويمتنع الجمع
بينهما اي بين الواو واما على القول الاول الذي ذهب اليه
الجمهور من انها نائبة عن اما فلا يقال واما بعد لئلا يلزم الجمع
على ذلك بين العوض والمعوض واما على القولين الاخيرين
فيجوز الجمع بينهما لعدم المحذور المذكور وعلى ذلك يحمل قول صاحب
المفتاح واما خلاصة الاصلين والواو في قوله تعالى واما الغلام
واما الجدار واما السائل الايات من هذا القبيل كما هو ظاهر لكل
ماهر نبيل ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام واردفه بالصلاة والسلام على
النبي وآله الكرام ليحوز اجر ذلك في البدء والختام فقال واتيت [illegible]
على الختام لهذا التاليف بكسر الخاء الآخر ومنه قوله تعالى ختامه
مسك اي آخره لان آخر ما يجدونه رائحة المسك وعلى نبيه
عليه السلام الافضل الصلاة والسلام وعلى آله الابرار وصحبه
الاخيار وهذا آخر ما تيسر جمعه والحمد لله على التمام والكمال
تم نسخ هذه الرسالة بعون الملك العدل المسماة بانجاز الوعد
على اما بعد بقلم الفقير راجي عفو ربه في القيامه اسير المساوي
محمد بن سلامه غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات بعد صلاة العصر في يوم الاحد المبارك الموافق
٢٣ جماد الاخر [illegible] والحمد لله على الكمال
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم آمين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «س»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله الذي جعل اما بعد لارباب البلاغة فصل الخطاب ومنح احبته
سلوك سبيل الصواب لاقتناص نتائج الالباب والصلاة والسلام على
القائل اما بعد فاني ادعوك بدعاية الاسلام وعلى اله واصحابه ما تبسم
ثغر الرياض من عيون الغمام اما بعد فيقول الفقير الى المولى الكبير اسماعيل
ابن الشيخ غنيم الجوهري منح التوفيق الباطني والظاهري هذا شرح لطيف
وانموذج موجز شريف على رسالتي المسماة بانجاز الوعد بمباحث اما بعد
يحل الفاظها ويحل حفاظها ويبين مرادها ويكمل مفادها ويوضح مسائلها
ويحرر دلائلها وسميته احراز السعد بانجاز الوعد بمسائل اما بعد
راجيا من الله السداد والفوز يوم التناد بسم الله الرحمن الرحيم حمدا
لمن منح من المنح وهو الاعطاء وبابه قطع وضرب والاسم المنحة بالكسر
وهي العطية اي اعطى اهل العرفان اسباب البيان وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير والمراد بالمنطق المنطوق به لا حركة الفم لانه لا يوصف
بالفصيح وحذف مفعول منح الاول لدلالة ما سياتي عليه لانه من الافعال
المتعدية لاثنين كما في قول الشاعر

وقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا

وفتح لاهل العرفان اي المعرفة ابواب التبيان اي البيان بالبرهان
فهو ابلغ من البيان وكسر التاء شاذ والقياس الفتح قال في مختار الصحاح
والتبيان مصدر وهو شاذ لان المصادر انما تجيء على التفعال بفتح التاء
كالتذكار والتكرار ولم يجيء بالكسر الا التبيان والتلقاء اهـ وظاهره ان
التبيان والتلقاء مصدران وليس كذلك بل هما من اسماء المصادر وقال
العلامة الاشموني التفعال كله بالفتح الا حرفين يعني التبيان والتلقاء على انهما
عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر وابواب التبيان الادراكات
القوية او الملكات الحاصلة المرضية ففي التركيب استعارة مصرحة او مكنية
كما هو ظاهر لارباب الروية وصلاة وسلاما على سيدنا محمد القائل حتى

اشتت

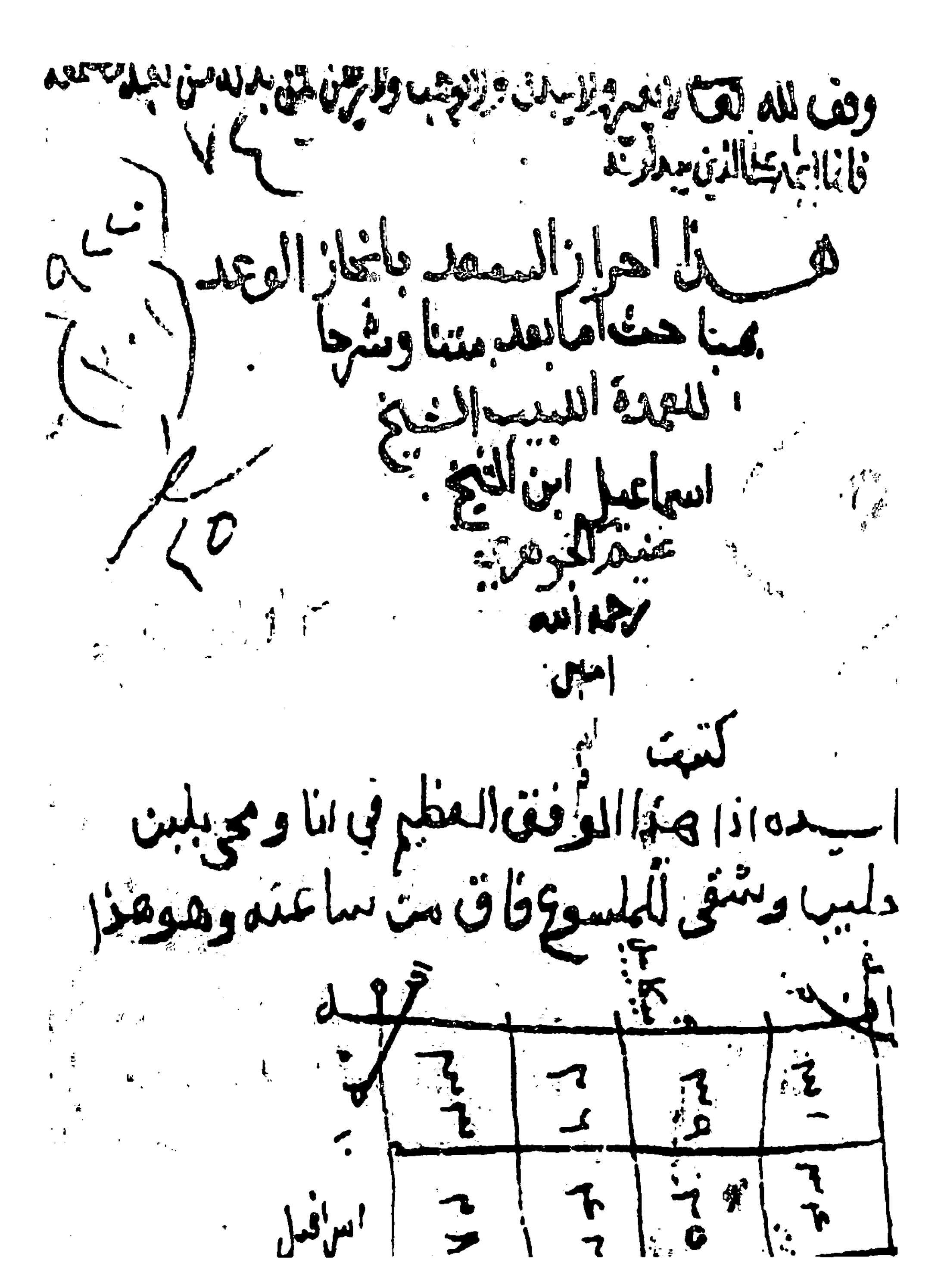
صورة الصفحة الأولى من النسخة «ج»

ابتداء المقصود والايجاز بكثرة على ما ذكره ابن هشام والبا في احسن بزيد
زايدة عند الجمهور وهي لازمة فظهرات الاقوال الثلاثة صحيحة فلا
حاجة للكلمات التي يمجها السمع وينفر منها الطبع الرابع في امتناع
الجمع بينها وبين اما وقد اشار اليه بقوله ثم يمتنع الجمع بينهما اي بين
الواو واما في القول الاول الذي ذهب اليه الجمهور من انها نائبة
عن اما فلا يقال واما بعد لئلا يلزم الجمع على ذلك بين العوض والمعوض
واما على القولين الاخرين فيجوز الجمع بينها لعدم المحذور المذكور وعلى
ذلك حمل قول صاحب المفتاح واما خلاصة الاصليين والواو في قوله
تعالى واما الغلام واما الجدار واما السائل الايات من هذا القبيل كما
هو ظاهر لكل ماهر نبيل ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام واردفه بالصلاة
والسلام على النبي واله الكرام ليحوز اجر ذلك في البدء والختام فقال
والحمد لله على الختام لهذا التاليف بكسر الخاء الاخر ومنه قوله تعالى
ختامه مسك اي اخره لان اخر ما يجدونه رائحة المسك وعلى نبيه
عليه السلام افضل الصلاة والسلام وعلى اله الابرار واصحابه
الاخيار وهذا اخر ما تيسر جمعه والحمد لله على التمام والكمال تم نسخ هذه
الرسالة بعون الملك العدل المسماة بانجاز الوعد على اما بعد على يد الفقير
راجي عفو ربه الفعال احمد بن محمد بن احمد عبد المتعال غفر الله له ولوالديه
ولمشايخه وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات بعد صلاة الظهر
في يوم السبت المبارك الموافق ١٧ رجب سنة ١٢٩١ والحمد لله على الكمال

وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم
امين
م

١٢٩١
١٧ رجب

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «ج»



صورة عنوان النسخة «هـ»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أما بعد لأرباب البلاغة فصل الخطاب * ومنح أحبته * سلوك سبيل الصواب * لاقتباس من نتائج الألباب * والصلاة والسلام على القائل أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام * وعلى آله وأصحابه ما ابتسم ثغر الرياض من عيون الغمام * أما بعد. فيقول الفقير إلى المولى الكبير إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري منح التوفيق الباطني والظاهري هذا شرح لطيف * وأنموذج بوجه شريف على رسالتي المسماة بإحراز السعد بمباحث أما بعد يحل ألفاظها ويحل حفاظها ويبين مرادها ويكمل مفادها ويوضح مسائلها ويحرر دلائلها وسميته إحراز السعد بإنجاز الوعد بمباحث أما بعد راجيا من الله السداد والفوز يوم التناد إنه قدير وبالإجابة جدير. بسم الله الرحمن الرحيم حمدا لمن منح من المنح وهو الإعطاء بابه قطع ومنه والاسم المنحة بالكسر وهي العطية أي أعطى أهل العرفان أسباب البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والمراد بالمنطق المنطوق به لا حركة الفم لأنه لا يوصف بالفصيح وحذف مفعول منح الأول لدلالة ما سيأتي عليه لأنه من الأفعال المتعدية لاثنين كما في قول الشاعر

وقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وفتح لأهل العرفان أي المعرفة أبواب التبيان أي البيان بالبرهان فهو أبلغ من البيان وكسر التاء شاذ والقياس الفتح قال في مختار الصحاح والتبيان مصدر وهو شاذ لأن المصادر إنما تجيء على التفعال بفتح التاء كالتذكار والتكرار ولم يجئ بالكسر إلا التبيان والتلقاء انتهى. وظاهره أن التبيان والتلقاء مصدران وليس كذلك بل هما من أسماء المصادر قال العلامة الأشموني التفعال كله بالفتح إلا هذين يعني التبيان والتلقاء على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر وأبواب التبيان الإدراكات القوية أو الملكات الحاصلة الرضية

فم

صورة الصفحة الأولى من النسخة «هـ»

على القول الاول الذي ذهب اليه الجمهور من انها نائبة عن اما
يقال واما بعد لئلا يلزم على ذلك الجمع بين العوض والمعوض واما على
القولين الاخيرين فيجوز الجمع بينهما لعدم المحذور المذكور وعلى ذ
ذلك حمل قول صاحب المفتاح واما خلاصة الاصلين والواو في قوله
تعالى واما الفلاح ولما العمار واما السائل الايات من هذا القبيل كما هو
ظاهر لكل من هو نبيل والحمد لله على التمام لهذا التأليف بكسر اللام
الاخر ومنه قوله تعالى ختامه مسك لان اخر ما يجدونه رائحة المسك
ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام واردفه بالصلاة والسلام على النبي وال
الكرام ليحوز اجر ذلك في البدء والختام فقال وعلى نبيه عليه السلام
افضل الصلاة والسلام وعلى اله الابرار واصحابه الاخيار
وهذا اخر ما تيسر جمعه في يوم السبت ثاني من شهر رجب سنة ١١٥٢
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
واتم التسليم تم تعليقه يوم الثلاث
المبارك سابع عشرين خلت
من محرم سنة ١١٦٣
والحمد لله رب
العالمين

عبد المجيد بركة

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «هـ»

هٰذه الرِّسالة
المُسَمَّاة
بـ «إِحْرازِ السَّعْدِ
بإنجازِ الوَعْدِ
بمسائلِ أمَّا بعد»

للشيخ الإمام العلامةِ البحر الفهَّامة

إسماعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري

ـ نفعنا الله بعلومه، وأفاض علينا من بركاته، والمسلمين ـ آمين ـ[1]

---

(١) في «هـ» هذا «إحراز السَّعد بإنجاز الوعد بمباحث أمَّا بعد» ـ متنًا وشرحًا ـ، للعمدة اللبيب الشيخ إسماعيل ابن الشيخ غُنيم الجوهري ـ رحمه الله ـ آمين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه ثقتي

الحمد لله الذي جعل (أمَّا بعد) لأربابِ البلاغةِ فصلَ الخِطابِ[1]، ومَنَحَ أحبَّته سلوك سبيل الصواب، لاقتناصِ نتائج الألبابِ.

والصَّلاة والسَّلامُ على القائلِ[2]: «أما بعد؛ **فإني أدعوكَ بدعاية الإسلام**». وعلى آله وأصحابه ما تبسَّم ثغرُ الرياضِ من عيونِ الغمامِ.

---

(١) في هامش «هـ»: قوله: فصل الخطاب. أي: في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ۝٢٠﴾.
قال ابن الأثير: «والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان: أن فصل الخطاب هو «أما بعد»، ولا يخفى ما في ذلك ـ والحديث الآتي ـ من براعة الاستهلال» اهـ.

(٢) في هامش«هـ»: «أما بعد...إلخ. أي: لهرقل عظيم الروم، كتابه الذي أرسله إليه يدعوه فيه إلى الإسلام، فإنه قال فيه: «بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، **من محمد بن عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الرُّوم؛ سلامٌ على من اتبع الهدى، أما بعد؛ فإني أدعوك بدعاية الإسلام = أسلم تسلم؛ يؤتك الله أجرك مرَّتين، فإن توليت فعليك إثم الأريسيين**» ـ كما سيأتي ـ» اهـ.
قال أبو عبد الله: أخرجه البخاري (٧ـ وانظر أطرافه) ومسلم (١٧٧٣) من حديث عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مطوَّلاً.

أمَّا بعد؛

فيقول الفقير إلى المولى الكبير: إسماعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري - مُنِحَ التوفيق الباطني والظاهري[١] -:

هذا شرحٌ لطيفٌ، وأنموذجٌ موجزٌ شريفٌ، على رسالتي المسمَّاة بـ «إنجاز الوعد بمباحث أمّا بعد» = يحلُّ ألفاظَها، ويجلُّ حفَّاظها، ويبيِّنُ مرادَها، ويكمل مفادها، ويوضِّحُ مسائلَها، ويُحَرِّرُ دلائلَها.

وسمَّيتُه: «إحراز السَّعْدِ بإنجازِ الوَعْدِ بمسائلِ أمَّا بعد»، راجيًا من الله السَّدادَ والفوزَ يوم التَّنَادِ،[إنه قدير، وبالإجابة جدير][٢].

❊ ❊ ❊

(١) في هامش «هـ»: «التوفيق الباطني: توَجُّه القلب إلى ما يُرضي الرب. والظاهري: جعل الأسباب موافقة للمسبَّبات، وليس بمعتبر إلا إذا كان مستندًا على الأول، ولذا قدَّمه» اهـ.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «هـ».

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(حمدًا لمن منح) مِنَ المنح = وهو الإعطاء، وبابه: قطع وضرب.

والاسم: المِنْحَة -بالكسر-، وهي العطية؛ أي: أعطى أهل العرفان.

(أسبابِ البيان): وهو المنطقُ الفصيحُ المعرِبُ عمَّا في الضمير.

والمراد بالمنطق: المنطوق به؛ لا حركة الفم، لأنه لا يوصَفُ بالفصيح، وحذف مفعول (منح) الأول لدلالة ما سيأتي عليه، لأنه من الأفعال المتعدِّية لاثنين، كما في قول الشاعر[1]:

وقَالَتْ[2]: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا؟
لسانُكَ كيما أن تغرّ وتخدعا

(ومنح لأهل العرفان) أي: المعرفة (أبواب التِّبيان) أي: البيان بالبرهان، فهو أبلغ من البيان، وكَسْرُ التاء شاذ، والقياس الفتح، قال في «**مختار الصحاح**»[3]: والتبيان مصدر، وهو شاذ؛ لأن المصادر إنما تجيء على التَّفعال - بفتح التاء -

---

(١) جميل بثينة، وهو في «ديوانه» (ص / ٦٧).
(٢) في مطبوعة الديوان: فقالت. . .
(٣) (ص/ ٢٩ ـ ط. مكتبة لبنان).

(كالتَّذكار، والتكرار) -، ولم تجيء بالكسر إلا (التِّبيان، والتِّلقاء).اهـ[١].

وظاهره أن (التبيان والتلقاء) مصدران، وليس كذلك؛ بل [س: ٢ ـ أ] هما/ من أسماء المصادر.

وقال العلاَّمة الأشموني[٢]: (التّفعال) كله بالفتح، إلَّا هذين. يعني: (التبيان والتلقاء).

على أنهما عند سيبويه[٣] اسمان وُضِعَ كلٌّ منهما موضع المصدر.

وأبواب التبيان: الإدراكات القوية، أو المَلَكَات الحاصلة [هـ: ٢ ـ أ] المرضيَّة/ ، ففي التركيب استعارة مصرّحة أو مكنية، كما هو ظاهر لأرباب الروية.

[ج: ٢ ـ أ] (وصلاة وسلامًا على سيّدنا محمدٍ القائل) حين/ اشترتْ عائشةُ ـ رضي الله عنها - بَرِيرَةَ، وشرط عليها مَوَاليها أنْ

---

(١) وانظر: «القاموس المحيط» (ص/ ١١٧١ ـ ط الرسالة) و«لسان العرب» (١٣/ ٦٧ ـ ٦٨) و(١٥/ ٤٥٢ ـ ط. صادر) و«تاج العروس» (٣٤/ ٢٨٩ ـ ٢٩٩) و(٣٩/ ٤٧٣) و«الكليات» للكفوي (ص/ ٨١٤) و«فلك القاموس» لعبد القادر الحسيني (ص/ ٧٧ ـ ط. دار الجيل البيروتية).

(٢) هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني. أصله من أشمون بمصر. ولد سنة ٨٣٨، وتوفي سنة٩٠٠. انظر عنه: «الضوء اللامع» (٦/ ٥) و«الأعلام» (٥/ ١٠).

(٣) انظر: «الكتاب» له (٤/ ٨٤ ـ ط. عبد السلام هارون)، وانظر: «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده المرسي (٦/ ٥٠٥) و (١٠/ ٥٠٦ ـ ط.دار الكتب العلمية).

تعتقَها، ويكون ولاؤها لهم: «(أما بعد؛ ما بالُ رجال) **يَشْتَرِطُونَ شروطًا ليسَتْ في كتابِ اللَّهِ»؟!** خرَّجه البخاري[1].

فـ«**ما**» استفهامية = مبتدأ. و«**بال**» بمعنى: شأن = خبر. والأصل: فما بال[2] - على ما سيأتي -.

ولا يخفى ما في ذكر هذا الحديث من براعة الاستهلال، لما فيه من الإشارة إلى المقصود على سبيل الإجمال.

(وعلى آله وأصحابه الحائزين باتِّباعه) في جميع ما جاء به من الخصال (أَعْلَى مراتبِ الكمالِ) إذِ اتِّباعُهُ ـ عليه السلام ـ سببٌ لِنَيْلِ كلّ مَرَامٍ، كما وردت به الأخبارُ، وشهدت به الآثارُ.

(هذا) المذكور من البسملة والحَمْدَلَة، والصلاة والسلام - كما ذكر- فهو مبتدأ، والخبر محذوف، أو الأمر هذا، فهو خبر مبتدأ محذوف؛ تخلّص به من الخطبة إلى المقصود [مع نوع مناسبة][3]، لأن الواو الآتية للحال، فهو اقتضابٌ قريبٌ من التخلّص، على حدِّ قوله تعالى: ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ۝٥٥﴾.

قال ابنُ الأثير: لفظ **(هذا)** في المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهو علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام إلى آخَر، فهو مثل **(أما بعد)** في التخلّص المذكور.

(وإِنَّ) - بكسر الهمزة - لكونها في موضع الحال

---

(١) في «صحيحه» (٤٥٦) وانظر أطرافه.

(٢) وهي لفظة من ألفاظ روايات الحديث.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «هـ».

(المباحث) جمع مبحث - من البحث -، وهو لغة: التفتيش. وعرفًا: إثبات النسبة بين شيئين بالدليل.

والمراد: الألفاظ المخصوصة - على ما هو المرجَّح[1] عند سيّد المحقّقين في أسماء التراجم - .

[س: ٢ - ب] (المتعلقة بأمَّا بعد)/الواقعة في أثناء الخطب (خمسة وعشرون) مبحثًا، ترجع إلى أربعة مقاصد:

المقصد الأول: في «أما بعد» بتمامها.

وفيه سبعة مباحث:

الأول: في حكم الإتيان بها.

الثاني: فيما يؤتَى بها له.

الثالث: في قياس (وبعد) - ونحوها - عليها.

الرابع: في وجه عدم ورودها في القرآن.

الخامس: في أول من نطق بها.

السادس: في بيان أنها فصل الخطاب، أو غيرها.

السابع: [في بيان][2] أنها من قَبيلِ الاقتضاب أو التخلُّص.

* * *

المقصد الثاني: في (أمَّا).

وفيه ثمانية مباحث:

[هـ: ٢ - ب] **الأول**: في معناها/.

---

(١) كلمة (المرجح) ليست في «هـ».

(٢) زيادة من «هـ».

الثاني: في أصلها.

الثالث: في إعراب ذلك الأصل.

الرابع: في وجوب قرن الفاء بجوابها.

الخامس: فيما يفصل به بينها وبين الفاء.

السادس: في وجوب لصوق الاسم لها.

السابع: في بيان اطِّراد حذفها.

الثامن: في/ذكر الجواب عن الإشكال في جوابها. [ج: ٢ ـ ب]

* * *

المقصد الثالث: في الظرف.

وفيه ستة مباحث:

الأول: في بيان أنه ظرف لغو أو مستقر.

الثاني: في بيان أنه ظرف زمان أو مكان.

الثالث: في بيان حكمه من حيث الإعراب والبناء.

الرابع: في بيان أنه من متعلَّقات(١) الشرط أو الجزاء.

الخامس: في بيان عدم اقترانه بـ«ال».

السادس: في العامل فيه.

* * *

المقصد الرابع: في الواو.

وفيه أربعة مباحث:

---

(١) في «هـ»: تعلُّقات.

الأول: في معناها.

الثاني: في وجه تخصيصها بالنيابة.

الثالث: في بيان كونها عاملة في الظرف.

الرابع: في امتناع الجمع بينها وبين «أمّا».

* * *

(فأردتُ نَظْمَهَا) - أي: هذه المباحث المتقدِّمة - أي: جمعها.

(في عِقْدٍ) - بكسر العين -: القلادة، والمراد: اللفظ المخصوص، والنظم - في الأصل-: وَضْعُ اللآلىء في السّلك، ففي العقد مجازان: استعارة، ومجاز الأول. وفي النظم استعارةٌ تصريحيةٌ تَبَعِيَّةٌ، وإحدى الاستعارتين ترشيح للأخرى.

(يعترف بحسنه أمثالي) من المبتدئين، وهم (القاصرون) عن إدراك دقائق المعاني، العاجزون عن التمييز بين الغَثّ والسَّمين من المباني.

(وسمَّيْتُهُ) أي هذا العقد (إنجاز الوعد) أي تَوْفِيَتُهُ بسرعة

[س: ٣ - أ] (بمباحث أمَّا بعد)/ليوافق الاسم معناه، والباء - في الأصل - تتعلَّق بالوعد، ولا تعلُّق لها الآن بشيء، لكونها صارت جزء علم.

(راجيًا من اللَّه) تعالى (التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة في العبد[1]، وضدّه: الخذلان .

والمراد بالقدرة: العرض المقارن للفعل، لا الاستطاعة، فلم يدخل الكافر؛ فلا حاجة في إخراجه لقولهم: وتسهيل سبيل

---

(١) قارن بـ«مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٧٢).

الخير إليه. إذْ لا قدرة فيه بهذا المعنى.

(والهداية) أي الوصول (إلى مهايع التحقيق) جمع مهيع = الطريق الواضح.

والتحقيق: إثبات المسألة بالدليل، أو إثباتها على الوجه الحق.

(إنه) تعالى (قديرٌ) على جميع الأشياء، ومنه التوفيق والهداية المذكورتان، فلا يليق الالتجاء إلا إليه، ولا التعويل/في [هـ: ٣ ـ أ] جميع المهمّات إلا عليه، (وبالإجابة) لكل مسؤول (جديرٌ) أي: حَقِيقٌ.

* * *

(المقصد الأول)

في «أما بعد».

وفيه سبعة مباحث:

الأول: في حكم الإتيان بها، وقد أشار إليه/بقوله: (يُسَنُّ [ج: ٣ ـ أ] الإتيان بها) اقتداءً به عليه الصلاة والسلام، فإنه كان يأتي بها في خطبه وكتبه، بحسب ما يليق بالمقام، كما ثبت في صحيح الأخبار عن الأئمة الأعلام.

من ذلك: كتابه عليه الصلاة والسلام إلى هِرَقْلَ[١] عظيم الروم، فإنه قال فيه - كما رواه البخاري [٢] -: «**بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، من محمد عبده ورسوله[٣]، إلى هرقل عظيم الروم؛ سلام على من اتَّبع الهُدى، أما بعد؛ فإني أدعوك بدعاية الإسلام: أَسْلِمْ تسلَمْ، يؤتِكَ الله أَجْرَكَ مرَّتين، فإن تولَّيتَ فعليك إثم الأريسيِّين**»[٤].

---

(١) في هامش «هـ»: «هِرقل ـ بكسر الهاء، وفتح الراء ـ غير منصرف للعَلَميَّةِ والعجمة، ولقبه: قيصر، وملك الروم إحدى وثلاثين سنة، وهو أول من ضرب الدنانير» اهـ.

(٢) في «صحيحه» برقم (١) وانظر أطرافه، وأخرجه كذلك الإمام مسلم في «صحيحه» (١٧٧٣) من حديث عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وقد تقدم.

(٣) في «هـ»: ورسول الله.

(٤) في هامش «هـ»: «قوله: (الأريسيين) ـ بهمزة مفتوحة، وراء =

وقوله في خبر بريرة المشهور : «أما بعد؛ **ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب اللّه...** » ـ كما مرَّ ـ .

❊ ❊ ❊

الثاني: فيما يؤتى بها له، وقد أشار إليه بقوله: (للانتقال من غَرَضٍ) أي: معنى مقصود للمتكلم (إلى غرضٍ آخر)/ أي: مُغاير للأول، ولو بالنوع، فالتغاير بالجنس؛ كقولك: عمرو مقيم، أما بعد؛ فزيد ذاهب [(١)]. [س: ٢ ـ ب]

فالكلامان متغايران جِنسًا؛ إذْ مضمون الأول: إقامة عمرو، والثاني: ذهاب زيد.

والتغاير بالنوع؛ كقولك: عمرو ذاهب، أمَّا بعد؛ فزيد ذاهب [(٢)].

فالكلامان متغايران نوعًا؛ إذ مضمون الأول: ذهاب عمرو، والثاني: ذهاب زيد. وهما نوعان من مطلق الذهاب،

= مكسورة، وياء ساكنة، وسين مكسورة، بعدها ياء ساكنة أيضًا، ونون.
وفي رواية: بتشديد الياء بعد السين ـ إما بالهمزة في أوله أو بالياء؛ روايات أربعة ـ : جمع أريس، أو يريس ـ بوزن كريم ـ .
أو جمع أريسي، أو يريسي ـ بالتشديد ـ .
والمراد بهم: الفلاحون الزراعون. وقيل: الأجَرَاء. وقيل: العشارون أهل المكس. وقيل: الخدم والخول؛ لأن أكثر رعاياه الفلاحون.
فأراد بهم جميع أهل مملكته، وإنما كان عليه إثمهم، لأنهم يسرعون الانقياد له، فإن أسلم أسلموا. . .» اهـ.

(١) في «هـ»: عمرو مقيم، أما زيد فذاهب.
(٢) في «هـ»: عمرو ذاهب، أما زيد فذاهب.

فلا يسوغ [١] الإتيان بها في أول الكلام ولا في آخره، ولا بين كلامين متَّحدين، فلا يقال: أما بعد؛ «بسم الله الرحمن الرحيم». ولا بعد فراغ الكتاب: أما بعد. ولا زيد قائم؛ أما بعد؛ فزيد قائم!

وما قبل «أما بعد» الواقعة في الكتب مغاير لما بعدها؛ إذ مضمون ما قبلها: ثبوت الأوصاف الشريفة للمؤلف، أو السبب الحاصل على التأليف.

* * *

الثالث: في قياس «وبعد» ونحوها ممَّا يؤتى به [٢] للانتقال المذكور عليها، وقد أشار إليه بقوله: (ومثلها) أي: ومثل «أما بعد» في السُّنيَّة قول غالب المؤلفين في الكتب (وبعد و) قول الإمام السنوسي في الصغرى (اعلم) أنَّ الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام لأنها فرعها، وما ثبت لأصل، فإنه يثبت لفرعه، ولأنَّ/ المقصود من الإتيان بها إنما هو الانتقال إلى [ج: ٣ ـ ب] المقصود، وهو حاصل بما ذكر/. [هـ: ٣ ـ ب]

* * *

الرابع: في وجه عدم ورودها في القرآن العزيز، وقد أشار إليه بقوله: (ولم ترد) «**أما بعد**» (في القرآن) العزيز[٣] في مقام الانتقال إلى المقصود، وإنما جيء فيه بـ «هذا»، كما في قوله

---

(١) في «هـ»: فلا يجوز.
(٢) في «هـ»: بها.
(٣) ليست في «هـ».

تعالى: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾ ﴾؛ تخلَّص به من ذكر أصحاب الجنة إلى ذكر أصحاب النار، وقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾ ﴾[1]؛ تخلَّص/به من ذكر الأنبياء [س: ٤ ـ أ] عليهم الصلاة والسلام [2] إلى ذكر الجنة وأهلها.

(للطول) الحاصل في «أما بعد» بالنسبة لاسم الإشارة [3]، فترك الإتيان بها لما فيها من التطويل، وأتى باسم الإشارة لما فيها من الاقتصار على ما عليه التعويل من التعليل.

❊ ❊ ❊

الخامس: في أول من نطق بها، وقد أشار إليه بقوله: (وأول من نطق بها) من البلغاء (آدم) عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا. . .﴾[4] الآية [5]، ومن جملتها: «أما بعد».

ولا يقال: الكلام في الأولية لا في التعليم. على أنه لا يلزم من التعليم لشيء النطق به، فلا دلالة في الآية على المدَّعى؛ لأنا نقول: هو أبو البشر، وقد ثبت نطقه بجميع ما علَّمه من الأسماء بقوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ. . .﴾[6]

---

(١) سورة ص، آية: ٤٩.
(٢) في «هـ»: عليهم السلام.
(٣) العبارة في «هـ» هكذا: بالنسبة لاسم الإشارة إيثارًا للاختصار، على ما عليه التعويل من التعليل.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٣١.
(٥) ليست في «هـ».
(٦) سورة البقرة، الآية: ٣٣.

الآية، فلزم أن يكون أول من نطق بها.

(وقيل) أول من نطق بها (داود) ـ عليه السلام ـ لقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ۝٢٠﴾[١]، وفصل الخطاب هو «أما بعد» ـ على ما سيأتي ـ .

(وقيل: يعقوب) ـ عليه السلام ـ حين جاءه ملك الموت قال: **أما بعد؛ فإنَّا أهل بيت موكل بنا البلاء.**

(وقيل: قس) بن ساعدة، (وقيل: كعب) بن لؤي، (وقيل: يعرب) بن قحطان، (وقيل: سحبان) بن وائل.

وجُمع بين هذه الأقوال: بأن الأولية بالنسبة للأول حقيقة، وبالنسبة لغيره إضافية ـ أي: بالإضافة إلى العرب أو[٢] القبائل ـ.

فجملة الأقوال سبعة، وقد جمعتها في قولي:

فهاك خلافًا في الذي قد تقدَّما
بنطقٍ بـ «أما بعد» فاحفظ لتغنما
فَداود، يعقوب، وآدم؛ أقرب
فقِس، فسُحبان، فكعب، فيعرب

* * *

السادس: في أنَّ فصل الخطاب هي أو غيرها، وقد أشار إليه بقوله/ : (وهي) أي: **«أما بعد»** (فصل الخطاب) المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ۝٢٠﴾. [ج: ٤ ـ أ]

---

(١) سورة ص، الآية: ٢٠.
(٢) في «هـ»: و.

قال ابن الأثير (١): والذي أجمع عليه المحققون من أهل [س: ٤ - ب] علماء البيان أنَّ فصل الخطاب هو «أمَّا بعد»، لأنَّ المتكلم/ يَفْتَتِحُ كلامه في كلِّ أمرٍ ذي شأنٍ بذكر الله وتحميده، فإذا أراد [هـ: ٤ - أ] أن يخرج منه إلى الغرض المقصود، فَصَلَ/بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: «أما بعد».

وقيل: فصل الخطاب: الفاصل من الخطاب الذي يتبَّعه من يُخاطب به، ويعلمه بيّنًا لا يلتبس عليه بغيره.

* * *

السابع: في بيان أنها من قَبِيل الاقتضاب، أو التخلص؛ وقد أشار إليه بقوله: (وهي مِنْ) قبيل (الاقتضاب القريب من التخلص) وهما نوعان من أنواع البديع المحسِّنة للكلام، وذلك أنه ينبغي للمتكلم أن يتأنَّف في الانتقال إلى المقصود، لأن السامع مترقب للانتقال من الافتتاح إلى المقصود، كيف يكون؛ فإن جاء حسنًا ـ مثلاً ـ، ثم الأطراف؛ نشط واستعدَّ لسماع ما بعده، وإلَّا فلا.

فالانتقال الحسن: التخلص، والاقتضاب القريب منه بخلاف الاقتضاب الخالص .

فالتخلُّص: الانتقال من الافتتاح إلى المقصود، مع رعاية الملاءمة بينهما، كقوله (٢):

---

(١) في «المثل السائر» (٢/ ٢٦٠ ط. المكتبة العصرية).
وابن الأثير هذا هو: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، توفي سنة (٦٣٧).

(٢) البيت لأبي تمام، وقبله: =

أمطلع الشمس تبغي أنْ تؤمَّ بنا؟
فقلت: كلَّا، ولكن مطلع الجُودِ

فبينهما من المناسبة والملاءمة ما لا يخفى؛ إذْ كلٌّ منهما محلٌّ لظهور ما به كمال الانتفاع.

والاقتضاب الخالص: الانتقال من الافتتاح إلى المقصود فجأة؛ أي: من غير فاصل، بلا ملاءمة بينهما، كقوله(١):

لو رأى اللَّهُ أنَّ في الشيب خيرًا
جاورته الأبرار في الخُلد شيبًا
كلّ يومٍ تُبدي صروف الليالي
خُلُقًا من أبي سعيد غريبًا

إذْ لا ملاءمة بين علم الله الخير في الشيب، وإبداء صروف الليالي الخلق من أبي سعيد.

والاقتضاب القريب من التخلُّص: الانتقال من الافتتاح إلى المقصود، مع نوع من المناسبة، وشيء من الملاءمة، كقول المؤلفين في أثناء الخطب: «**أما بعد**»، حيث انتقل / من الحمد [س: ٥ - أ] وما بعده إلى كلامٍ آخر، من غير ملاءمة، فهو من الاقتضاب،

= يقول في قومس صحبي وقد أخذت
منَّا السُّرى وخطا المهرية القودِ

وذكره ضياء الدين ابن الأثير في «المثل السائر» (٢/ ٢٤٥) عند كلامه عن الاقتضاب والتخلّص، وقال: «وهذان البيتان من بديع ما يأتي في هذا الباب ونادره».

وانظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (ص/ ٣٩١).

(١) لأبي تمام أيضًا، وانظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (ص/ ٣٩٤ - ط. دار إحياء العلوم البيروتية).

[ج: ٤ ـ ب] لكنه يقرب من/التخلص، من حيث أنه لم يؤتَ به فجأة من غير نوع من الارتباط، لأنَّ ما بعده له تعلّق وارتباط بما قبله من حيث الترتيب والتوفيق، لأن «**أما**» فيها معنى الشرط المفيد لذلك.

قال صاحب «التلخيص»: منه ـ أي: من الاقتضاب ـ ما يقرب من التخلص، كقولك ـ بعد حَمْدِ الله ـ: «**أما بعد**».

❊ ❊ ❊

(المقصد الثاني)

(في «أمَّا»: وفيه ثمانية مباحث):

الأول/ : في معناها، وقد أشار إليه بقوله: (وأمَّا) ـ بفتح [هـ: ٤ ـ ب] الهمزة، وتشديد الميم ـ حرف مفيد لأمور أربعة: مفيد (للشرط) دائمًا، أي: تعليق شيء على شيء، كل منهما في المستقبل، بدليل لزوم الفاء بعدها، في نحو: **«أمَّا زيدٌ فمنطلق»**، إذْ لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر، إذْ لا يعطف الخبر على مبتدئه، أو زائدة؛ لصحَّ الاستغناء عنها، فتعيَّن أنْ تكون فاء الجزاء.

(والتوكيد) دائمًا ـ أيضًا ـ أي: تقوية الحكم، فهي بمنزلة «أن» ـ فيما ذكر ـ.

قال الزمخشري: فائدة: **«أما»** في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: «زيدٌ ذاهبٌ». فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة؛ قلت: **«أمَّا زيدٌ فذاهبٌ»**.

ومن ثم قال سيبويه [١] في تفسير هذا التركيب: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب.

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٣٧).

وهذا التفسير منه يشعر [(١)] بفائدتين:

الأولى: أنَّ «أمَّا» للتوكيد.

الثانية[(٢)]: أنها في معنى الشرط، حيث رتَّب الجواب على ما هو محقق الحصول، وفسَّره بما هو موضوع للشرط.

(والفصل) للخطاب، لما مرَّ عن ابن الأثير؛ بل هو المقصود؛ إذ المقصود من الإتيان بها: الفصل بين ذِكرِهِ تعالى وبين الغرض المسوق له الكلام.

(دائمًا) أي: في جميع مواردها راجع للأمور الثلاثة ـ كما مرَّ ـ.

(والتفصيل) لمجمل قبلها (غالبًا) لا دائمًا ـ عند الجمهور ـ بدليل استقراء موقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ﴾[(٣)]، ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾[(٤)]،﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾ [(٥)]، ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ ﴾[(٦)] الآيات.

[س: ٥ ـ ب] وقد يترك تكرارها/ استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها.

فالأول: نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ

---

(١) في «هـ»: مشعر.
(٢) في «هـ»: الثاني.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦.
(٤) سورة الكهف، الآية: ٧٩.
(٥) سورة الكهف، الآية: ٨٢.
(٦) سورة الكهف، الآية: ٨٠.

﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾[١].

وقسيمه في المعنى: وأما/الذين كفروا فلهم كذا وكذا... [ج: ٥ ـ أ]

حذف استغناءً بالأول.

والثاني: نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ...﴾[٢] الآية.

وقسيمه في المعنى: قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ...﴾[٣] الآية، والوقف دونه، والمعنى: وأمَّا الراسخون فيقولون. بناء على أنَّ المراد بالمتشابه ما استأثر الله بعلمه.

وقد تأتي لمجرد التأكيد، نحو: «**أما زيد فمنطلق**»، ومنه قولهم في صدر الكتب والرسائل: «**أما بعد**».

وذهب بعضهم إلى أنها للتفصيل دائمًا، وأجاب عن المثال السابق: بأن التفصيل مقدَّر، والتقدير: «جاء القوم؛ أمَّا زيدٌ فمنطلق، وأمَّا غيره؛ فلا أعرف حاله»/. [هـ: ٥ ـ أ]

ورُدَّ: بأن فيه تكلُّفًا لا يحتاج إليه، ولهذا قال العلامة العصام: ومن قصر نظره على الثاني، فقد صار عانيًا لتكلُّفات لا يجد لها عانيًا.

وقال الرَّضي[٤]: وقد التزم البعض معنى التفصيل في جميع مواقع استعمالها، فلزم ذكر التعدد بعدها، إلا أنَّ جواز

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٧٥.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧.
(٤) هو: محمد بن طاهر الشريف الرَّضي، أبو الحسن الموسوي، عالم أديب، وشاعر مجيد. ولد في بغداد سنة (٣٥٩) وتوفي سنة (٤٠٦). انظر: «يتيمة الدهر» (٣/ ١٥٥) «وسير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٨٥).

السكوت على قولك: «**أمَّا زيد فمنطلق**». يدفع دعوى لزوم التفصيل كذا [1] منها.

* * *

الثاني: في أصلها، وقد أشار إليه بقوله: (وأصلها) عند الجمهور (مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وجملته، لقول سيبويه في تفسير «**أما زيد فذاهب**»: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب.

فموضع «**أمَّا**» صالح لـ «**مهما**» و«**يكن**»، وهي قائمة مقامهما؛ لتضمُّنها معنى الشرط، وليست «**أما**» بمعنى «**مهما**» وشرطها، لأنها حرف، والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل. قاله المرادي.

(فحذف أداة الشرط) التي هي «**مهما**» (وفعله) الذي هو «**يكن**» مع فاعله اختصارًا، (و) وقعت «**أما**» موقعها.

(فأُقيمت «أما» مقامهما) أي: أداة الشرط وفعله، فيما لهما من الأحكام.

[س: ٦ ـ أ] (فلزمها) أي: «**أما**»/ (ما لزمهما) من الأحكام، أي: ما لزمهما (من الاسمية) وعمل الجزم والإعراب (و) لزم «**يكن**» من وجوب قرن (الفاء) بالجواب، والفعلية والجزم (إقامة اللازم) الذي هو الاسمية والفاء (مقام الملزوم) الذي هو «**مهما**» و«**يكن**» في الجملة؛ إذ الحاصل مع «**أمَّا**» إنما هو لصوق الاسمية، لا الاسمية، لأنَّ «**أمَّا**» حرف/ ، والحرف يتعذَّرُ أن يكون اسمًا، [ج: ٥ ـ ب]

---

(١) «كذا» ليست في «هـ».

فنزل لصوق الاسمية منزلة الحصول بالفعل، والفاء لا تلزم في جواب الشرط إلا في مواضع قليلة ـ سيأتي بيانها ـ.

(و) أبقى ذلك اللازم ـ الذي هو أثر الملزوم ـ دالاً عليه (إبقاءً لأثره) أي: أثر الملزوم ولازمه (في الجملة) أي: إبقاء لبعض الآثار، لا لكلِّ الآثار؛ إذْ لم يبْقَ من آثار «**مهما**» إلَّا الاسمية؛ بل لصوقها، ولم يَبْقَ من آثار «**يكن**» إلَّا الفاء، مع أنَّ لكلٍّ منهما آثارًا ولوازم كثيرة ـ تقدَّم التنبيه عليها ـ.

فقولي: «**في الجملة**»؛ راجع للأمرين جميعًا ـ كما مرَّ ـ.

ولا يخفى ما في المقام من التنافي التام، لأنَّ ما ذُكِرَ يفيد أنَّ القائم مقام «**مهما**» و«**يكن**» اللازم المذكور من الاسمية والفاء، وما سبق يفيد أنَّ القائم مقام ما ذكر «**أما**».

ولَكَ التخلُّص = بجعل الإقامة/ فيما مرَّ بمعنى الحلول في [هـ: ٥ ـ ب] المَحَلِّ، وفيما ذُكِرَ بمعنى الدلالة؛ إذ اللازم له دلالة على الملزوم.

وذهب بعضُهم إلى أنَّ الأصل إذا أردت حال كذا، فإذا قلت: «**أما زيد فمنطلق**». فالأصل إذا أردت معرفة حال زيد؛ فزيد منطلق. حُذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأُقيمت «**أما**» مقام ذلك.

* * *

الثالث: في إعراب ذلك الأصل، وقد أشار إليه بقوله: (ومهما) عند البصريين: أصلها: ما ما. الأولى: شرطية، والثانية: زائدة، فثقل اجتماعهما فأُبدلت الميم الأولى هاء.

وعند الكوفيين: أصلها: مه. بمعنى: اكفُف. زيدت عليها «ما»، فحذفت بالتركيب، معنى: لم يكن.

والمختار: أنها بسيطة؛ إذْ لم يقم دليل على التركيب.

[س: ٦ ـ ب] وهي (مبتدأ) بناء/على الأصحّ من أنها اسم، والخبر جملة الشرط، وقيل: الجواب، وقيل: مجموع الجملتين، وقيل: لا خبر له.

(ويكن) فعل الشرط، وهي (إمَّا) تامة تكتفي بالمرفوع على أنه فاعل بها (والفاعل) حينئذ (إما شيء) ويكون مرفوعًا بضمة مقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، جريًا (على) مذهب الكوفيين والأخفش من جواز (زيادة من) في الإثبات، وجعل الكوفيون من ذلك قولهم: «قد كان من مطر ». والأخفش قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(١).

واشترط الجمهور لزيادتها أن تُسْبَقَ بنفي أو شبهه، وأن يكون مجرورها نكرة، كما أشار إلى ذلك في «الخلاصة»، بقوله:

[ج: ٦ ـ أ] وزيد في نفي وشبهه فجرّ/
نكرة، كما لباغٍ من مفرّ

واشترط الكوفيون الثاني، ولم يشترط الأخفش شيئًا.

(أو ضمير) مستتر فيها جوازًا، عائد على «مهما»، والجار (والمجرور) الذي هو «من شيء» (بيان لمهما) على حدّ قوله

---

(١) سورة نوح، الآية: ٤.

تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(١)].

واعترض الوجه الأول: بأنه يلزم عليه خلوّ الجملة الواقعة خبرًا عن الرابط.

والثاني: بأنَّ البيان المذكور مساوٍ للمبيّن، ويجب في البيان أن يكون أخصّ، لتحصل الفائدة ـ كما في الآية ـ.

وأُجيب عن الأول: بأن الرابط محذوف/، والتقدير: مهما [س: ٧ ـ أ] يكن من شيء معه. ويكون المعلّق عليه وجود شيء مع شيء آخر بعد البسملة، والكون لا يخلو عن ذلك.

على أنَّ هذا الاعتراض لا يرد القول بأن «**مهما**» حرف.

وعن الثاني: بأن محلَّ وجوب الخصوص في البيان إذا لم يُرَدْ به التعميم[(٢)]، ودفع توَهُّم إرادة نوع بعينه؛ وإلَّا جاز ـ كما هنا ـ، وبأن الشيء[(٣)] عامٌّ أُريد به خاصٌّ، أي: «**مهما يكن شيء**» من موانع مصدر جوابها، فجوابها ثابت للمسند إليه، وإنما عَمَّمَ سيبويه البيان؛ لأنه لا يمكنه ذكر حديث خاص، لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين؛ بل فسَّرها بما يشمل جميع مواردها.

قاله ابن هشام في حواشي «التسهيل».

(أو ناقصة) فتحتاج إلى اسم وخبر (والاسم) ـ حينئذ ـ إما (شيء) ـ على ما مرَّ ـ، والخبر محذوف/، والتقدير: مهما يكن [هـ: ٦ ـ أ]

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٣٢.
(٢) في «هـ»: التعيين.
(٣) في «هـ»: شيء.

شيء موجودًا (أو ضمير) مستتر فيها جوازًا، عائدٌ على **«مهما»** ـ أيضًا ـ و**«من شيء»** بيان **«مهما»**، (والخبر) لها (محذوف) ـ أيضًا ـ، والتقدير: مهما يكن من شيء موجودًا.

وفي هذين الوجهين ما في الوجهين السابقين من الاعتراض.

والجواب: لا من شيء؛ فلا يصح أن يكون خبرًا على جعل الاسم ضميرًا، لأنَّ **«من»** إن كانت زائدة؛ كان المعنى: مهما يكن شيء شيئًا.

وإن كانت للتبعيض؛ كان المعنى: مهما يكن شيء بعض شيء.

ولا حاصل له.

فظهر أنَّ الأوجه خمسة: وجهان على تقدير التمام، وثلاثة على النقصان، وأنَّ الأخير فاسد.

* * *

الرابع: في بيان لزوم الفاء في حيّزها، وقد أشار إليه بقوله: (وتجب الفاء) الرابطة، أي: حصولها (في جوابها) لتضمُّنها معنى الشرط وجواب اقترانه بالفاء إذا لم يصلح لمباشرة الأداة = بأن كان جملة اسمية، أو طلبية، أو فعلها جامدًا، أو منفية بـ «لن»، أو «ما»، أو مقرونة بـ «قد»، أو «السين»/ ، [ج: ٦ ـ ب] أو«سوف»، وقد أشار إلى ذلك في **«الخلاصة»**، بقوله:

واقرن بـ **«فا»** ـ حتمًا ـ جوابًا لو جُعِلْ

شرطًا، لـ **«أن»**، أو غيرها لم ينجعل

وإنما وجبت «**الفاء**» بعد «**أما**» مطلقًا، ولم تلزم بعد غيرها من أدوات الشرط - إلا فيما ذكر -؛ لأنَّ دلالة «أمَّا» على الشرط ضعيفة من حيث أنها/ بطريق النيابة، فلزمت تقوية ذلك، إلا فيما [س: ٧ - ب] إذا دخلت على قولٍ قد طرح استغناء عنه بالمقول؛ فيجب حذفها معه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[1]، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله[2]:

أما القتال؛ لا قتال لديكم
ولكن سيرًا في عراض[3] الموكب

أو ندورًا، كقوله عليه السلام: «أمَّا بعد؛ **ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله!**»[4].

وقد أشار إلى ذلك صاحب «**الخلاصة**» بقوله:

أمَّا كـ «مهما يكن من شيء» وفا
لتلو تلوها وجوبًا الفا/ [هـ: ٦ - ب]

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٢) البيت في «شرح ابن عقيل» (٤/ ٥٣) «وخزانة الأدب» (١/ ٤٣٠) «والمقتضب» لأبي العباس المبرد (٢/ ٧١ - ط. عالم الكتب) «وأسرار العربية» للأنباري (ص/ ١١٠).

(٣) في هامش «هـ»: قوله: «في عِرَاض»: هو بكسر العين المهملة، = والضاد المعجمة: شقها وناحيتها. والمواكب: جمع موكب؛ وهم القوم الركوب على الإبل الحزينة، وكذا جماعة الفرسان» اهـ.

(٤) تقدم.
وفي هامش «هـ»: «قد يقال: إن التقدير: فأقول: ما بال رجال. فيكون مما دخلت فيه على قول» اهـ .

وحــذف ذي الــفــا قَــلَّ فــي نــثــرٍ إذا
لــم يــك قــول مــعــهــا قــد نــبِــذا

* * *

الخامس: فيما يفصل به بين «**أما**» **والفاء**، وقد أشار إليه بقوله: (و) يجب (الفصل) بينهما، لأنَّ أصل «أمَّا زيد فمنطلقٌ»: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فزحلقت الفاء وأُخرت إلى الخبر، كراهة الولاء بين حرف الشرط وحرف الجزاء، لأنَّ حقَّ حرف الجزاء أن يقع بين جملتين، فأُخِّر إلى الخبر، ونزل ذلك المفرد منزلة الجملة، ليحصل ما ذكر.

والفصل بينهما (إما بعمدة) مبتدأ أو خبر، نحو: «أما زيد فمنطلق، وأمَّا في الدار فزيد».

(أو فضلة) جملة شرط، أو اسم منصوب بالجواب، أو بمحذوف يفسّره ما بعد الفاء، أو ظرف معمول لـ«**أمَّا**»، أو للفعل الذي نابت عنه، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ[1] وَرَيْحَانٌ﴾[2] الآيـــات، ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾[3] الآيـــات، ونحو: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُمْ**﴾[4] ـ بالنصب ـ، ونحو: ﴿وَأَمَّا

---

(١) في هامش «هـ»: «قوله ﴿فروح﴾ هو جواب «أما»، وجواب الشرط الفاصل محذوف مدلول عليه بمعناه، وإنما ارتكب ذلك لوجهين:
أحدهما: أنَّ القاعدة: أنه إذا اجتمع شرطان كان الجواب لأسبقهما.
الثاني: أن شرط «أما» قد حذف، فلو حذِفَ جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها. قاله ابن هشام» اهـ.
(٢) سورة الواقعة، الآية: ٨٩.
(٣) سورة الضحى، الآية: ٩.
(٤) سورة فصلت، الآية: ١٧.

بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾[1] ومنه قولهم في صدر الكتب والخطب: «أما بعد».

فظهر أنَّ الأمور التي يفصل بها بين «أما» و«الفاء» ستة، جمعها بعضهم في قوله:

وبعد «أمَّا» فصِلَنْ بواحد
من ستة، ولا تَفُه بزائد
مبتدأ، والشرط، ثم الخبر
معمول فعل بعد «فا» يذكر
كذاك معمول لفعلٍ فسَّرهُ
ما بعد فاء بعدها مؤخّره
والظرف والمجرور تلك ستٌّ
قد قالها كل إمامٍ ثبْتُ/ [ج: ٧ ـ أ]

فلا يجوز الفصل بينهما بجملة تامة لغير دعاء، ولا بأكثر من اسم، وأما الجملة الدُّعائية؛ فيجوز الفصل بها مع واحد من هذه الأمور، نحو: «أما اليوم ـ رحمك الله ـ فالأمر كذا أو كذا».

* * *

السادس: في وجوب لصوق الاسم لها، وقد أشار إليه بقوله: (و) يجب (لصوق الاسم) لها ـ عند صاحب «الكشاف»/ [هـ: ٧ ـ أ] ـ ليكون مُنَزَّلاً منزلة حصول الاسمية اللازمة لهما – على ما مرَّ ـ.

---

(١) سورة الضحى، الآية: ١١.

وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، بدليل ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾﴾(١).

[س: ٨ ـ أ] وأُجيب: بأن الاسم/ مقدَّر، والأصل: فأما المتوفى.

* * *

السابع: في بيان اطِّراد حذفها، وقد أشار إليه بقوله: (ويطَّردُ حذفها) أي: «**أمَّا**» (مطلقًا) سواء كان هناك أمرٌ أو نهي، أو لا ـ عند الجمهور ـ، بدليل دخول الفاء في حيِّز «**وبعد**» في كلامٍ لا أَمْرَ فيه ولا نهي، نحو: «**وبعد؛ فهذا شرح**». فدخول الفاء لـ «**أمَّا**» المقدَّرة.

وذهب بعضهم إلى أنَّه لا يطرد إلا كان أمرٌ أو نهيٌ، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾(٢)، «والشيطان فلا تُطع».

ودخولها في غير ذلك لتنزيل الظرف منزلة الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾(٣)، ودخولها ـ حينئذ ـ جائز، لأنَّ لزومها بعد الواو إنما هو لكونها نائبة عن «**أمَّا**»، بدليل أنها إذا كانت استئنافية أو عاطفة لا تكون لازمة.

وأُجيب: بأن الأصل عدم التنزيل.

* * *

الثامن: في جواب الإشكال الوارد على جوابها،

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٨٨.
(٢) سورة المدثر، الآية: ٣.
(٣) سورة الأحقاف، الآية: ١١.

وحاصل الإشكال: أنَّ اتِّصاف الشرح بالصفات المخصوصة، أو سؤال بعض الإخوان في قولهم: «أمَّا بعد»؛ فهذا شرح لطيف... إلخ، أو: فقد سألني بعض الإخوان...إلخ. متقدم على زمن الإخبار، فيكون ماضيًا، وجواب الشرط يجب أن يكون مستقبلاً كفعل الشرط.

[والجواب: بأن هذه الجملة معمولة لقولٍ محذوفٍ؛ وهو جواب الشرط، وهو مستقبل، والأصل: «أما بعد؛ فأقول: هذا شرح فيه نظر». لأنه إذا ضمن القول وجب حذف الفاء معه ـ كما مرّ ـ] (١).

وقد أشار إلى الجواب بقوله: (والجواب) لـ «**أما**» المذكورة (٢) أثناء الخطب (مستقبل، نظرًا إلى) القول (المحذوف) وهو الجواب في الحقيقة، ولا يَرِدُ أنَّ الفاء واجبةُ الحذف - حينئذ -، لأنَّ ذلك مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الفاء لا تُحْذَف ولو مع القول؛ وعليه يصحُّ هذا الجواب.

قال في «المغني» (٣): هذا قول الجمهور.

وزعم بعضُ المتأخرين أن فاء جواب «**أما**» لا تُحذف في غير الضرورة - أصلاً -، وأن/ الجواب في الآية قوله: ﴿فَذُوقُواْ [ج: ٧ ـ ب]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج» و«س».
(٢) في «هـ»: المذكور.
(٣) «مغني اللبيب» (ص / ٨٠) ط. دار الفكر الدمشقية.

ٱلْعَذَابَ﴾[١]، والأصل: فيقال: ذوقوا العذاب. فحذف القول وانتقلت الفاء للمَقول.

[هـ: ٧ ـ ب] وأنَّ ما بينهما اعتراض، (أو) هو مستقبل، نظرًا/(إلى أنَّ [س: ٨ ـ ب] الخطبة سابقة) على التأليف، فيكون/مستقبلاً بالنسبة لزمن[٢] الإخبار.

وهذا الوجه أولى؛ لما يلزمه - على الأول - من الحذف، والجري على خلاف قول الجمهور.

* * *

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.
وتكررت في مواضع أخرى من القرآن الكريم.

(٢) في «هـ»: إلى زمن.

(المقصد الثالث)

(في «بعد»)، وفيه ستة مباحث:

الأول: في أنها ظرف لغو، أو مستقر، وقد أشار إليه بقوله: (والظرف) الذي هو بعد (لغو) لأنه لا يقع خبرًا، ولا حالاً، ولا صفةً، ولا صلةً، وذلك لأنَّ الظرف اللغو: ما تعلّق بعاملٍ خاص ـ ذُكر أو حذف ـ ، نحو: «صُمتُ يوم الجمعة، ويوم الجمعة صُمْتُ فيه».

ولا يقع خبرًا، ولا حالاً، ولا صلةً، سُمّي بذلك لعدم تحمله الضمير الذي في متعلَّقه، فهو ملغ عن الضمير.

والمستقَر ـ بالفتح ـ: ما تعلّق بعام، وذلك فيما إذا وقع خبرًا، أو حالاً، أو صفةً، أو صلةً، نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ﴾[1]، «جاء زيد فوق الناقة»، «مررت برجلٍ عندك»، «جاء الذي عندك».

سُمّي بذلك لانتقال الضمير الذي كان في المتعلّق، واستقراره فيه بعد حذفه، وهذا ظاهر إذا كانت من تعلقات الجواب، وأمّا إذا كانت من تعلقات الشرط؛ فالعامل عام[2]،

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

(٢) العبارة في «هـ» هكذا: «وأمّا إذا كانت من تعلّقات الشرط؛ فلا، فإن الشرط عامل عام، والمتعلق بالعام. . .».

والمتعلق بالعام مستقر ـ كما مرَّ ـ، [فتأمل][١].

وهو ظرف لا ينصرف، فلا يقع خبرًا، أو حالاً، ولا صفةً، ولا صلةً، لأنه ملازمٌ للنصب على الظرفية، ولا يخرج عنها إلا للجر بـ «من»، فيكون لغوًا، سواء كان معربًا أو مَبْنِيًا.

قال في «**التوضيح**»: الظرفُ نوعان:

مُنْصَرِف: وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها؛ كأن يُستعمل مبتدأ، أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولاً، أو مضافًا إليه، كـ: «اليوم يومٌ مباركٌ»، و«أعجبني اليوم»، و«أحببتُ[٢] يوم قدومك»، و«سرتُ نصف اليوم».

وغير منصرف: وهو نوعان:

ما لا يفارق الظرفية أصلًا؛ كـ «قَطّ»، وعوض ما فعلته قط، ولا أفعله عوض.

وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو: قبل، وبعد، ولَدُن، وعند، فيحكم عليهنَّ بعدم التصرُّف، مع أنَّ «من» تدخل عليهنَّ، فلم تخرج عن الظرفية إلَّا إلى حالة مشبهة لها، لأنَّ/ الظرف والجار والمجرور أخوان اهـ. [ج: ٨ ـ أ]

* * *

[س: ٩ ـ أ] **الثاني**: في/ كونها ظرف زمان أو مكان، وقد أشار إليه بقوله: هو ظرف (زماني) كثيرًا / إن أُضيف إلى زمان، نحو: «صمت يوم السبت بعد يوم الجمعة». [هـ: ٨ ـ أ]

---

(١) زيادة من «هـ».

(٢) في «هـ»: وأجبت.

(و) ظرف (مكاني) قليلاً إنْ أُضيف إلى مكان، نحو: «دار زيد بعد دار عمرو».

ويصحُّ اعتبارهما في الواقع في صدر الكتب، فهو زماني باعتبار زمن النطق، ومكاني باعتبار مكان الرقم.

❊ ❊ ❊

الثالث: في حُكمه من حيث الإعراب والبناء، وقد أشار إليه بقوله: (يُعربُ) ذلك الظرف نصبًا على الظرفية، أو جرًّا بـ «من» خاصة (تارة) بلا تنوين؛ إذا ذُكرَ المضافُ إليه، أو حُذِفَ ونوي لفظه، وبتنوين؛ إذا حُذِفَ ولم ينو شيء، قال الله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾[١]، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾[٢]، وقُرئ: ﴿لِلَّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلِ ومن بَعْدِ﴾[٣] بالجر من غير تنوين[٤]. والأصل: «من بعد الغَلَبِ». فحُذِفَ المضاف إليه ونوي لفظه.

قال الشاعر[٥]:

فما شربوا بعدًا على لذة خمرًا

---

(١) سورة الجاثية، الآية: ٦.

(٢) سورة القصص، الآية: ٤٣.

(٣) سورة الروم، الآية: ٤.

(٤) حكاه الفراء، وأنكره النحاس وغيره.
وانظر: «تفسير القرطبي» (٧/ ١٤) «وروح المعاني» للألوسي (٢٠/ ٢١) «والبحر المحيط» (٧/ ١٥٨).

(٥) البيت أوله:
ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة
ويُروَى بألفاظ أخرى.

=

وقُرِئ: ﴿لِلَّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ﴾ بالجرّ والتنوين، لعدم نية شيء.

وهي في الحالتين الأوليين معرَّفة بالإضافة ـ لفظًا، أو تقديرًا ـ ، وفي الحالة الثالثة نكرة لعدم الإضافة، ولذلك نوِّنت.

(ويُبْنَى) ـ ذلك الظرف ـ على الضَّم تارة (أخرى) فيما إذا حُذِفَ المضاف إليه ونوي معناه؛ قرأ السَّبْعَة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بالضم بلا تنوين.

قال في «**التصريح**»: إنما بُنِيَتْ لافتقارها إلى المضاف إليه معنى ـ كافتقار الحروف ـ، وكان البناء على حركة؛ تخلُّصًا من التقاء الساكنين، وعلى خصوص الضم لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب.

وقال العلامة الفاكهي: بنيت لشبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، وهو الحق؛ لأن الافتقار المقتضي للبناء: الافتقار للجُمل لا للمفردات، والمراد بنية معنى المضاف إليه: ملاحظة مدلوله الموضوع.

[س: ٩ ـ ب] وذهب بعضُهم إلى أنّ المراد بالمعنى/ : التقييد الحاصل بالمضاف إليه، وإنما أُضيفَ إلى المضاف إليه لأنه معنى يَحْصلُ [ج: ٨ ـ ب] به، والإضافة تأتي/ لأدنى ملابسة.

وهو فاسد؛ وقد بيَّنتُ وجهه في «**حلية ذوي المجد**

= وهو في: «خزانة الأدب» (٦/ ٤٥٢، ٤٥٧) «وإصلاح المنطق» (ص/ ١٤٦) لابن السكّيت، ط. الشيخ شاكر، و«شرح شذور الذهب» (ص/ ١٣٧) «وهمع الهوامع» (٢/ ١٩٢، ١٤٩) «ولسان العرب» (٣/ ٩٣) و (١٤/ ٢٣٧).

بجواهر العقد في الكلام على أما بعد».

وذهب بعضهم إلى أنَّ المراد بنيَّة معنى المضاف إليه: أن ينويَ أن هناك مضافًا إليه، وأنَّ المراد/ بنيَّة اللفظ: نيَّة مضاف [هـ: ٨ ـ ب] إليه خاص.

وهو صحيح؛ غير أنه لا يحتاج إليه - كما بيَّنتُه في الشرح المذكور ـ .

* * *

الرابع: في أنها من متعلقات الشرط أو الجزاء ؟

فيصح أن تكون من متعلقات الشرط بناءً على أنَّ العاملَ «أمَّا»، أو الفعل النائبة عنه، ويكون الجزاء معلَّقًا على وجود شيء مقيَّد بكونه بعد البسملة وما معها.

ويصحُّ أن تكون من متعلِّقات الجزاء بناءً على أنَّ العاملَ ما فيه من فعل أو وصف، ويكون الجزاء معلَّقًا على وجود شيء مطلق؛ سواء كان بعد البسملة أو قبلها.

(وتعلُّقه) من حيث العمل (بالجواب) بناء على ما مرَّ (أحوط) من تعلُّقه بالشرط، لأن التعليق على المطلق أقرب لتحَقُّقِه في الخارج من التعليق على المُقيَّدِ، وإن كان الأمران - بالنظر لما في الخارج - سيبنى[1] لتحقق ما علق عليه فيهما.

* * *

الخامس: في عدم اقترانها بـ «ال»، وقد أشار إليه بقوله: (ولا يقترن) ذلك الظرف (بـ «ال ») المعرّفة، فلا يُقال:

---

(١) في «هـ»: سيان.

«حيث البعد». سواء كان[1] معرفة بالإضافة [كما في الأحوال الثلاثة السابقة؛ فإنها فيها معرَّفة بالإضافة][2] ـ و«ال» لا تجامع الإضافة، أو نكرة ـ كما في الحالة الرابعة ـ، لعدم السماع ـ كما في «ذو» و«من» و«ما» في الاستفهام والشرط؛ فإنها نكرات لوقوعها موقع ما يقبل «ال»، وهو صاحب، وإنسان، وشيء، ولا تقبل «ال» والظرف المذكور في هذه الحالة كذلك؛ فإنه واقع موقع ما يقبل «ال»، وهو زمن متأخر، فإذا قلت: صمت = بعد كان المعنى: صمت زمنًا متأخرًا، ولا يقبل «ال».

* * *

السادس: في العامل فيها، وقد أشار عليه بقوله: (والعامل) فيه (أما) ـ عند سيبويه[3] ـ لنيابتها عن الفعل، فتكون نائبة عنه معنى وعملاً، قياسًا على «ما» الواقعة عوضًا عن «كان» [س: ١٠ ـ أ] بعد «أن» المصدرية/ ، نحو: «أما أنت منطلقًا انطلقنا[4]».

فقد نقل أبو الفتح عن أبي علي: أنَّ «أما» الخالفة عن «كان» عاملة في الجزءين عمل ما خلفته.

وحجَّته: أنَّ «أما» لمَّا نابت في اللفظ؛ نابت في العمل وزعم أنه مذهب سيبويه. قاله في «التصريح».

[ج: ٩ ـ أ] وفيه: أنَّ الفعل رافعٌ/ ، فلو كانت نائبة عنه في العمل لرفعت أيضًا.

---

(١) في «هـ»: كانت.
(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من «هـ».
(٣) في «هـ»: «عند س». اختصار سيبويه.
(٤) في «هـ»: انطلقت.

وأُجيب: بأنها نائبة عنه في نوع من العمل = وهو النصب، ويدل على ذلك التنوين.

(وقيل): العامل (فعل الشرط) المحذوف، وهو «يكن».

(وقيل): العامل ما اشتمل عليه (الجواب) من فِعْلٍ أو وصْفٍ، فتكون «**أما**» نائبة عن الفعل من حيث المعنى/فقط؛ [هـ: ٩-أ] هذا إذا كانت «**أما**» مذكورة، فإن كانت محذوفة وذُكرت الواو؛ صحَّ أن تكون هي العاملة ـ على ما سيأتي ـ .

* * *

(المقصد الرابع)

(في الواو الداخلة على الظرف):

وفيه أربعة مباحث:

الأول: في معناها، وقد أشار إليه بقوله: (والواو) **الداخلة على الظرف بعد حذف «أما»**، (نائبة عن «أمَّا») **الثانية عن «مهما» و«يكن» - عند الجمهور -، فتكون نائبة النائب، بدليل لزوم الفاء في حيِّزها، والفاء لا تلزم إلا في جواب الشرط.**

* * *

الثاني: في وجه تخصيصها بالنيابة، وقد أشار إليه بقوله: (لأنها أُمُّ حروف العطف) **وهم كثيرًا ما يخصُّون الأمهات بمزيد أحكام**، (و) **لأنها** (ترد للاستئناف) **كما ترد «أما» لذلك، فنابت عنها دون غيرها لما بينهما من المناسبة.**

* * *

الثالث: في جواز عملها في الظرف، وقد أشار إليه بقوله: (و) هي (ناصبة للظرف) بناءً على ما مرَّ من أنها نائبة عن «أما» النائبة عن فعل الشرط الناصب في الحقيقة، قياسًا على أصلها «أمَّا» بجامع النيابة عن عامل، فلما نابت في اللفظ؛ جاز أن تكون نائبة في العمل.

وأشار إلى مقابل قول الجمهور السابق بقوله: (وقيل): الواو المذكورة (عاطفة) لمجموع الجمل التي بعدها على مجموع ما قبلها من الجمل.

(وقيل): الواو (للاستئناف)، والفاء - على القولين - زائدة على توهم «أما»؛ إشعارًا بلزوم ما بعدها لما قبلها، والعامل في الظرف محذوف تقديره: أقول. أي: وأقول بعد هذا/ شرح مثلاً، [س: ١٠ - ب] ولا يرد على الأول أنه يلزم عطف الخبر على الإنشاء، وعلى الثاني الحمل على النادر، لأن ما قبلها من قبيل الإنشاء، ومجيء الواو للاستئناف نادر، وعليهما أن الزائد لا يلزم، لأن ما قبلها يجوز أن يكون خبرًا، على أن عطف الخبر على الإنشاء جائز عند سيبويه وطائفة من النحاة [١].

ومحل النَّدرة إذا كانت الواو في غير/ ابتداء المقصود، [ج: ٩ - ب] وإلا جاز بكثرة - على ما ذكره ابن هشام -، والباء في «أحسن بزيد» زائدة عند الجمهور، وهي لازمة.

فظهر أنَّ الأقوال الثلاثة صحيحة، فلا حاجة للتكلفات التي يمجُّها السمع، وينفر منها الطبع.

* * *

الرابع: في امتناع الجمع بينها وبين «أما»، وقد أشار إليه بقوله: (ويمنع الجمع بينهما) أي بين «الواو»، و«أما»/ (على) [هـ: ٩ - ب] القول (الأول) الذي ذهب إليه الجمهور = من أنها نائبة عن «أما»، فلا يقال: «وأمَّا بعد»؛ لئلَّا يلزم الجمع على ذلك بين المعوَّضِ والمعوَّض، وأما على القولين الآخرين؛ فيجوز الجمع بينهما لعدم المحذور المذكور.

وعلى ذلك حُمِل قول صاحب «المفتاح».

---

(١) انظر: «همع الهوامع» للسيوطي (٣/ ٢٢٥) و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للشيخ خالد الأزهري (ص/ ١٦٤).

وأمَّا خلاصة الأصلين والواو في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ﴾ الآيات؛ من هذا القبيل، كما هو ظاهر لكل ماهرٍ نبيل.

[ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام، وأردفه بالصلاة والسلام على النبي وآله الكرام، ليحوز أجر ذلك في البدء والختام، فقال:] (١) (والحمد لله على الختام) لهذا التأليف - بكسر الخاء - الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾(٢) [أي: آخره](٣)، لأن آخر ما يجدونه رائحة المسك، (وعلى نبيه) عليه السلام (أفضل الصلاة والسلام، وعلى آله الأبرار، وأصحابه الأخيار).

وهذا آخر ما تيسَّر جمعه، والحمد لله على التمام والكمال.

تمَّ نسخ هذه الرسالة - بعون الملك العدل - المسمَّاة بـ «إنجاز الوعد على أما بعد»، بقلم الفقير راجي عفو ربِّه(٤)

---

(١) ما بين المعقوفتين متأخر في «هـ».
(٢) سورة المطففين، الآية: ٢٦.
(٣) ليست في «هـ».
(٤) في «س»: راجي عفو ربه في القيامة، أسير المساوئ: محمد بن سلامة - غفر الله له، ولوالديه، ولمشايخه، وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات - ، بعد صلاة العصر، في يوم الأحد المبارك، الموافق ١٢جمادى الآخرة سنة ١٢٩١.
والحمد لله على الكمال، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، آمين.
وفي «هـ»: وهذا آخر ما تيسَّر جمعه، في يوم السبت ثامن شهر رجب سنة ١١٥٣ من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة =

الفعال: أحمد بن محمد بن أحمد عبد المتعال - غفر الله له، ولوالديه، ولمشايخه، وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات -.

ووافق تمام ذلك بعد صلاة الظهر، في يوم السبت المبارك، الموافق ١٧ رجب سنة ١٢٩١.

والحمد لله على الكمال، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، آمين.

* * *

= وأتمّ التسليم. نجز تعليقه يوم الثلاثاء المبارك، سابع عشرين خَلَتْ من محرم سنة ١١٦١، والحمد لله رب العالمين.

محتويات الكتاب